الفصل السابع

مقارنة بين تركيز السلطة وتوزيعها

القوة والوظائف والقوانين

الصعوبات التي تحيط بمشكلة السلطة غير محدودة بالجدل على مصدرها وبالرغم من كيفية نشوء السلطة، سواء كانت مصدرها الحكومة التي تقبض عليها أو الشعب الذي يكلف بها الحكومة، فإن تنظيمها واستخدامها مازالا يشكلان مشكله عريضة.

وكما أن الطاقة الكهربائية التي تتولد من خزان كبير للمياه تنساب وتتوزع في شبكة معقدة من الأسلاك فإن تيار القوة السياسية بدوره يسير من مصدره إلى عدة نقاط وفروع، جرى فيها تنفيذ اختصاصات الحكومة، والوسيلة إلى ذلك تنحصر في عدد كبير من القوانين والإجراءات التي توضع وفقا لواحد من المادح الكثيرة للحكم واختيار النموذج المناسب هو الذي يخلق المشكلة.

ولكي نفهم طبيعة المشكلة يجب أن نشير إلى نقطتين، الأولى أن الشعب له احتياجات و مطالب معينه، يرغب أن تحققها له الدولة والثانية أن القوة تسعى إلى أن يعترف بها كسلطة، ويلتقي هذان العاملان في نقطة هامة هي أن لها تأثير متشابه في تنشيط نمو القوانين، فإصدار قانون مثلا، يخلق هيئة التشريع القوانين، وإقامة العدل يحتاج إلى تنظيم للمحاكم، كما

تترتب نتائج مماثلة من تعبئة القوة، لأنها تعمل في نطاق القانون حتى تصل إلى النتائج المرجوه، ومجلس الشيوخ الروماني والإمبراطورية فيما بعد، والملكية البريطانية والبرلمان و مجلس الوزراء والكونجرس الأمريكي ورئاسة الجمهورية والمحكمة العليا والإمبراطور الياباني والفوهور النازي والدوتشي الإيطالي، واللجنة المركزية العليا للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي.

كل هذه أمثلة للقوانين والمنظمات التي عن طريقها توزع القوة السياسية المتولدة من الدولة وتمارس، داخل المجتمع، والتكوين الحكومي مختلف في تصميمه طبقا لاحتياجات المنتفعين به، أو تبعًا لاختلاف وجهات النظر لدى الذين يضمون هذا التصميم، والهيكل الذي يناسب فكرة من الرخاء والتشغيل الكامل القوى الدولة قد لا يناسب فكرة تعم فيها الضائقة المالية والاقتصادية، وكذلك التكوين الذي يلائم أوقات السلم لابد أن يدخل عليه تعديل إذا ما قامت الحرب.

وعلى أي حال، وبصرف النظر عن نوع الحكومة، فإن المشاكل التي تقوم تبعا لذلك هي تصميم الشكل الحكومي المناسب لنوع الوظائف التي يتوقعها الشعب من الحكومة التي تشرف عليه، وملاحظة أن القوة السياسية والقوانين التي تضعها الحكومة مرتبطان معًا ومتداخلان في بعضهما البعض؛ لأن هذه القوانين تظل قوية في مواقعها فتخدم حاجة المواطنين.

المركزية واللامركزية

هناك زاويتان يجب أن ننظر منهما إلى مشكلة تركيز السلطة او

توزيعها ذلك أنه يوجد نوع من العلاقة بين حكومة مركزية تمتلك السلطة الشرعية على الدولة بأسرها وبين الحكومات المحلية التي تنقسم إليها السلطة، وفي بعض الدول لا تكون الحكومة إلا مجرد مركز للحكم، فيكون الموظفون المحليون هم الأصابع التي تتصل بيد طويلة يسيطر عليها عقل واحد.

وفي دول أخرى تتمتع الحكومة المحلية بدرجات متفاوتة من الاستقلال والعمل منفصلة عن التوجيه المركزي، فيقوم تبعًا لذلك المستوى، دائرة ثانية للسلطة من العلاقة بين المراكز الحكومية المختلفة من نفس المستوى.

وفي الإمكان إيجاد وظيفة مركزية أو إدارة مركزية ترأس الوظائف والإدارات الأخرى التي تكون أقل من الأولى درجة، كما أنه توازنا دائما، في الإمكان توزيع السلطة بين فروع عديدة متناسقة تتوازن فيما بينها توازنًا دائمًا.

والاختيار بين تركيز القوة وتوزيعها هو الفارق بين المركزية واللامركزية، كما أن الاختيار بين هيئة واحدة وبين هيئات متعددة متناسقة هو المقارنة بين توحيد السلطات أو فصلها.

إن هذه البدائل يجب أن يميز بينها بعناية تامة، لحكومة الولايات المتحدة مثلا تجمع بين فصل السلطات المركزية، ولكن في سويسرا يجمعون بين اللامركزية وتوحيد هذه السلطات.

التناقض بين أثينا وروما

حقيقة إن مثل هذه الأسئلة ليست وفقا على الدول المعاصرة، فقد أثيرت منذ قرون مضت، وذلك في حد ذاته دليل كاف على أنها تمثل مشكلة أساسية للحكومات في كل مكان.

إن السياسة في العصر القديم حوت سوابق للكثير من الجدل الحديث فقد كانت هناك حقبة من التاريخ اليوناني، كان بحكم المدينة فيها جاك تجمع في يده جميع القوى، فلما انهار هذا النظام بمرور الزمن حدث تقدم سريع نحو تحقيق قيام حكومة من الشعب، كانت سلطاتها محدودة في نواح معينة باعتراف من المحكمة العليا التي كانت تمثل النفوذ الجماعي اكثر من النفوذ الديمقراطي وفي القرن الخامس قبل الميلاد أقيم نظام أكثر ديمقراطية، عندما حرمت المحكمة العليا من كثير من وظائفها، وحولت سلطة إصدار التشريعات إلى المحاكم العادية، حيث قامت مجموعة من المحلفين بدور المراجعة والإشراف على الهيئة التي تصدر التشريعات، فأصبحت الحكومة بالتالي تحت سلطة المجلس التشريعي، وتعطي التجربة التي تمت في روما وجها للمقارنة بينها وبين حكومة أثينا، ذلك أن الرومان كانوا يذكرون أنهم وقعوا في فترة من الفترات تحت حكم بربري لطاغية يدعى "تاركوين" فلما تخلصوا منه ونفوه من روما، تولد لديهم شعور مضاد لكل ما هو ملكي، أو لأي نوع من الحكم الفردي، لدرجة جعلتهم يضعون دستورًا قسموا به السلطة ووزعوها.

إن تجربة "الولايات" اليونانية فيما يتعلق بمشكلة المركزية واللامركزية

كانت مخالفة لتجربة روما، ذلك أن نظام الدولة المدينة كان يطبق في حيز صغير وفي منطقة محدودة فكان من النادر أن يصادف هذا النظام مشاكل اللامركزية في الداخل، لكن الدول الكبرى التي نشأت فيما بعد كما حدث في أثينا كانت تضم "هيئات" صغيرة متعددة يقوم كل منهما بتأدية الوظائف التي تكلف بها الحكومة المحلية، وكانت هذه الهيئات خاضعة تماما للتشريع والقضاء المركزي.

ولو أن هذا التوحيد لم يمنع روما من إنشاء نوع من الحكومات المحلية كانت تختص بعدد من المسائل، بينما انفردت هي بالوظائف الأساسية الكبرى كالعلاقات الخارجية، والدفاع العسكري، والشئون المالية.